

الشاهين للمنصور: لماذا لم يتم صرف البدل النقدي لإجازات العسكريين الضباط والأفراد؟

رصيد إجازاتهم منذ صدور القرار وحتى تاريخ ورود السؤال؟ وما هو الوقت المحدد للإجازات حتى الآن؟ خاصة وأنهما ميزة وظيفية مستقرة.

2020 / 2 / 24 والصادر من رئاسة الأركان العامة للجيش بشأن صرف البدل النقدي للإجازة الدورية لضباط الصف والأفراد، حيث يعتبر صرف بدل النقدي عن بيع رصيد الإجازات للعسكريين الفائق عن الحد المسموح به خلال خدمتهم، والذي

قدم النائب أسامة الشاهين سؤالاً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع يستفسر فيه عن صرف البدل النقدي لإجازات العسكريين الضباط والأفراد، وجاء في نص السؤال: صدر القرار رقم (609) المؤرخ في

الهاشم: تأجيل اجتماع المالية المقرر لمناقشة «الدين العام» بسبب اعتذار الشيطان عن عدم الحضور



صفاء الهاشم

قالت رئيسة لجنة الشؤون المالية والاقتصادية النائبة صفاء الهاشم: إن تم تأجيل اجتماع اللجنة حول متابعة قرار مجلس الأمة في جلسته الأخيرة بشأن مشروع القانون الخاص بالدين العام، بسبب اعتذار وزير المالية براك الشيطان عن عدم الحضور.

وأضافت رئيسة اللجنة في تصريح صحفي بمجلس الأمة أمس أن وزير المالية اعتذر عن عدم حضور الاجتماع رغم أنه تعهد أنه سيقدم إلى اللجنة خلال أسبوعين خطة واضحة وتبريرات بشأن توجه الحكومة للاقتراض.

مشيرة إلى أن رئيس اللجنة لم يستطع عمل شيء فيما يخص تشجيع الاستثمار المباشر ولم يتم تبيان ما هي المدة التي سيطبق فيها أساسيات تشكيل اللجنة.

وقالت الهاشم: إن الناس ملت والمشاريع تخسر وتقرير البنك المركزي وضع الحلول إلا أن وزير المالية غير قادر على التطبيق، مطالبة بوجود شخص باستطاعته التنفيذ.

وأشارت إلى أن قانون الدين العام تم رفضه من قبل مجلس الأمة وذلك لعدم وجود جدية من الحكومة في تقنين الدعم والمساواة في ذلك، فلا يجوز تقديم دعم لمن يبلغ دخله 20 مليون بالعام بنفس حجم تقديم الدعم لمن لا يملك إلا راتبه. وأعلنت الهاشم رفضها رفع رسوم الماء والكهرباء في وثيقة الخطة الاقتصادية مؤكدة أن لجنة الميزانيات رفضت أمس الحساب الختامي وافقت على الميزانيات بسبب ارتفاع كمية الهدر الذي تستنزف جسد الدولة خاصة وأن الترقية السكنية غير عادلة، وأن العجز الحاصل هو بسبب سوء الاءاء

عبارة عن «قص ولزق» من سابقاتها. وجهت الهاشم حديثها إلى سمو رئيس مجلس الوزراء متسائلة هل هناك اختلاف بين اللجنة المشكلة وبين اللجنة العليا للتحفيز الاقتصادي؟ وماذا يفعل وزير المالية والجيش الموجود في وزارته؟ ولفتت إلى أن لجنة التحفيز الاقتصادي برئاسة محافظ البنك المركزي صدر عنها تقريراً ولم يطبق منها وزير المالية الحالي حرف واحد.

ورأت أنه يتعين على وزير المالية أن يبين ما هي الحلول المطلوبة لمعالجة تداعيات أزمة فيروس كورونا؟ خاصة وأن العالم بأكمله تدارك تلك التداعيات بينما نحن في الكويت ما زلنا ندرس سبل لمعالجة تداعيات تلك الأزمة. وقالت الهاشم: إن تداعيات أزمة كورونا واضحة وخطة الإصلاح الاقتصادي واضحة وتقليص المصروفات واسترجاع الأرباح المحتجزة طريقتها واضح وآلية هيكله الهيكلي الإداري في الدولة كذلك واضحة. واعتبرت أن تشكيل تلك اللجنة هو مضيعة للوقت،

«الشباب والرياضة» تنتهي من التصويت على مشروع قانون بشأن الاحتراف والاستثمار الرياضي



جانب من اجتماع اللجنة

المنظومة وتنظيم هيئاتها بشكل متوازن ويحقق الشفافية بأعلى مستوى. وأكد أن اللجنة سلت أفضل الطرق في إعداد القانون بالإعتماد على الأنظمة الأوروبية واقتباس الجوانب الجيدة التي تواكب القوانين المحلية، وتطبيق كل معايير الشفافية ومتطلبات الميثاق الأولي والقوانين المحلية السارية. وأفاد بأنه سيتم نشر القانون وعرض فيديوهات إيضاحية مصاحبة حتى تكون هناك فرصة للرياضيين والمعنيين بالشأن الرياضي لطرح تعديلاتهم قبل إقراره بالمدلولتين الأولى والثانية

الاحتراف والاستثمار الرياضي. وقال رئيس اللجنة النائب أحمد الفضل في تصريح عقب الاجتماع: إن اللجنة بصدد كتابة تقريرها حول القانون تمهيداً لإدراجها على جدول أعمال مجلس الأمة، مشيراً إلى إدخال بعض التعديلات المتفق عليها مع اللجنة الأولمبية الكويتية ووصول موافقات الاتحادات المعنية. وأكد الفضل أن القانون الذي حظي بموافقة كل الجهات المعنية ومنها هيئة الرياضة

انتهت لجنة الشباب والرياضة خلال اجتماعها أمس من التصويت على مشروع قانون في شأن الرياضة فيما يتعلق بالاستثمار والاحتراف الرياضي. وقال رئيس اللجنة النائب أحمد الفضل في تصريح عقب الاجتماع: إن اللجنة بصدد كتابة تقريرها حول القانون تمهيداً لإدراجها على جدول أعمال مجلس الأمة، مشيراً إلى إدخال بعض التعديلات المتفق عليها مع اللجنة الأولمبية الكويتية ووصول موافقات الاتحادات المعنية. وأكد الفضل أن القانون الذي حظي بموافقة كل الجهات المعنية ومنها هيئة الرياضة

فترة الإغلاق كل هذه الفترة و صدور قرارات وتدابير احترازية أخرى مثل فرض حظر التجوال الكلي والجزئي في جميع أرجاء البلاد، فقد أدى ذلك كله إلى وقوع الضرر على فئة من الشعب الكويتي تمثلت بجعلهم دون مصدر دخل طيلة فترة الإغلاق وهذه الفئة تعرف تحت الاسم المتداول إعلانياً (كويتيون بلا رواتب)، فقد فقدت هذه الفئة مصدر دخلها الوحيد جراء الإغلاق وتتمثل هذه الفئة في المواطن كان يستوفي أوراق تعيينه في الجهات الحكومية ولم يتمكن من استيفائها بسبب إغلاق مرافق الدولة وكذلك استوفى أوراق تعيينه ولم يصدر قرار رسمي بإستلامه العمل، وكذلك موظفي القطاع الخاص الذين لم يتمكنوا من استيفاء أوراقهم هيئة العامة للقوى العاملة لمصرف بدل العمالة لهم، وكذلك الموظفي تاركاً لتقديرهم للخلفة يتامى لم يتمكنوا من صرفهم معاشهم متوفيهم التقاعدي بسبب الإغلاق، وكذلك السيدات الكويتيات المطلقات والأرامل اللاتي لم يتمكنوا من تحديث بياناتهن بسبب الإغلاق فتوقف صرف المساعدات لهن، وكذلك موظفي الدولة الذين صدر ضدهم جزاءات تمثلت في انقطاع راتبهم ولم يتمكنوا من الطعن او التظلم على قرار وقف راتبهم بسبب الإغلاق وكذلك من تقدم باستقالته ولم تستوفي أوراقه لمصرف دعم البطالة ... وغيرهم من انقطعت بهم السبل وحالات فترة الإغلاق بينهم وبين مصدر دخلهم الوحيد. لذلك نرى أن واجب الدولة وحقق دستوري لتلك الفئة من المواطنين المتضررين بسبب إغلاق وزارات الدولة ولم تقوم الحكومة بالنظر بعين الرحمة والرفق لهؤلاء المتضررين ومساعدتهم في استيفاء أوراقهم أو صرف مساعدات لهم تساعد على مواجهة هذه الجائحة. ومحاويلين إنصاف هذه الفئة وجبر لذلك كان لزاماً علينا أن نتدخل باستخدام حقا التشريعي الضرر الواقع عليهم بإقتراح بتعديل قانون المساعدات العامة رقم 12 لسنة 2011 بشمول القانون لهذه الفئة ومنع حدوث مثل هذه الأزمات مستقبلاً.

الدلال للحري: ما أسباب عدم السماح لذوي الاحتياجات «بالتعليم عن بعد»



محمد الدلال

والهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة بشأن استكمال العام الدراسي (2020/2019) وبدء العام الدراسي (2020/2021)، ولماذا لم اعتمد خطة هيئة الإعاقة بشأن عودة استقبال الأشخاص ذوي الإعاقة بالمؤسسات والمراكز التأهيلية مع موافاتي بالمراسلات المتبادلة بين وزارة التربية والهيئة العامة لشؤون الإعاقة في هذا الشأن.

6- هل قامت وزارة التربية بدراسة الآثار النفسية المترتبة علي بقاء الطلبة من ذوي الإعاقة في المنازل وانقطاعهم عن مدارسهم لمدة تتجاوز 7 أشهر منذ بدء جائحة كورونا في شهر فبراير الماضي، وماهي الخدمات النفسية التربوية التي قدمتها للطلبة لمواجهة الآثار السلبية لجائحة كورونا؟

7- ماهي الآلية المعتمدة لدي وزارة التربية في التعليم الخاص والنوعي في مواجهة الطوارئ والأزمات والكوارث؟

8- ما هي البرامج والخطط القائمة لدى كل من جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والجامعات الخاصة بشأن التعليم عن بعد لذوي الاحتياجات الخاصة والمعاقين في ظل الظروف الحالية مع موافاتي بخطة الوزارة في هذا الشأن للعام الدراسي القادم.

الصحة لوزارة التربية في هذا الشأن. 4- هل لدي وزارة التربية خطة بشأن التعليم الخاص والنوعي لاستكمال العام الدراسي (2020/2019) وبدء العام الدراسي (2020/2021) بشكل عام وعن تعليم ذوي الإعاقة بشكل خاص.

5- هل تم التنسيق بين وزارة التربية - التعليم الخاص والنوعي اعتماد خطط المدارس الخاصة بنوعيتها (الأجنبية، العربية) ومدارس التربية الخاصة المعنية بدراسة الطلبة ذوي الإعاقة.

3- ما هي الإجراءات السلطات الصحية لعودة مدارس التعليم الخاص والنوعي ومن هي الجهة المشرفة علي مراجعة تطبيق تلك الإجراءات في المدارس، مع موافاتي بمراسلات وزارة

اعتماد خطط المدارس الخاصة بنوعيتها (الأجنبية، العربية) ومدارس التربية الخاصة المعنية بدراسة الطلبة ذوي الإعاقة.

3- ما هي الإجراءات السلطات الصحية لعودة مدارس التعليم الخاص والنوعي ومن هي الجهة المشرفة علي مراجعة تطبيق تلك الإجراءات في المدارس، مع موافاتي بمراسلات وزارة

اعتماد خطط المدارس الخاصة بنوعيتها (الأجنبية، العربية) ومدارس التربية الخاصة المعنية بدراسة الطلبة ذوي الإعاقة.

3- ما هي الإجراءات السلطات الصحية لعودة مدارس التعليم الخاص والنوعي ومن هي الجهة المشرفة علي مراجعة تطبيق تلك الإجراءات في المدارس، مع موافاتي بمراسلات وزارة

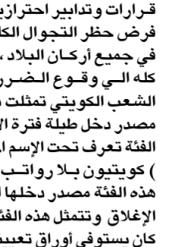
اعتماد خطط المدارس الخاصة بنوعيتها (الأجنبية، العربية) ومدارس التربية الخاصة المعنية بدراسة الطلبة ذوي الإعاقة.

3- ما هي الإجراءات السلطات الصحية لعودة مدارس التعليم الخاص والنوعي ومن هي الجهة المشرفة علي مراجعة تطبيق تلك الإجراءات في المدارس، مع موافاتي بمراسلات وزارة

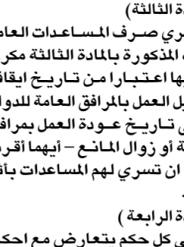
اعتماد خطط المدارس الخاصة بنوعيتها (الأجنبية، العربية) ومدارس التربية الخاصة المعنية بدراسة الطلبة ذوي الإعاقة.

3- ما هي الإجراءات السلطات الصحية لعودة مدارس التعليم الخاص والنوعي ومن هي الجهة المشرفة علي مراجعة تطبيق تلك الإجراءات في المدارس، مع موافاتي بمراسلات وزارة

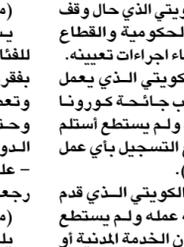
نواب يقترحون تعديل قانون «23» بشأن استحقاق وربط المساعدات العامة



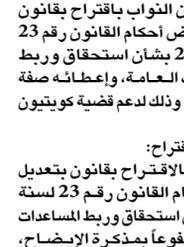
عسكر العنزي



عبدالله فهاد العنزي



ماجد المطيري



د. محمد الحويلة

قوة الكويت. (مادة الثالثة) يسري صرف المساعدات العامة للمفاتيح المذكورة بالمادة الثالثة مكرراً بفقرتها اعتباراً من تاريخ إيقاف وتعطيل العمل بالمرافق العامة للدولة وحتى تاريخ عودة العمل بمرافق راتبه ولم يستطع التسجيل باي عمل (كومي أو خاص).

3- المواطن الكويتي الذي قدم استقالته من جهة عمله ولم يستطع التقديم على ديوان الخدمة المدنية أو القطاع الخاص.

4- المواطن الكويتي الذي تم إيقاف راتبه من جهة عمله لسبب اداري ولم يقوم بعمل تظلم لجهة عمله.

5- البتامي الذين تم إيقاف راتبهم التقاعدي من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للمتوفي لحين عمل تسوية بين الأيتام.

6- المواطن الكويتي الذي تم إيقاف بدل البطالة عنه ولم يصدر قانون بتعديل بدل بطالة ولم يستطع التسجيل بسبب التعطيل.

7- المواطنين المسجلين على وزارة الشؤون الذين تم إيقاف مساعداتهم بسبب عدم تحديث البيانات أو الذين استوفى الشروط ولم يستطيعوا التسجيل بسبب التعطيل.

8- الفئات الأخرى التي يصدر بتعديلها قرار من الوزير المختص ب. يجوز لكل مواطن أو مواطنة من لم يرد بشأنه نص أو قرار، قد أصابه الضرر نتيجة وبسبب الأغلق مرافق الدولة العامة بسبب انتشار الأوبئة أو حدوث اضطرابات أو وقوع كوارث طبيعية ان يتقدم بطلب صرفه مساعدة اجتماعية جبراً للضرر الواقع عليه وذلك بعد تقديمه ما يثبت الضرر الواقع عليه، بشرطية عدم وجود اي مصدر دخل له.

(مادة الثانية) يكون صرف المساعدات للمفاتيح المذكورة بالمادة الثالثة مكرراً بصفة مؤقتة واستثنائية وتوقف المساعدات بزوال المنع أو حصولهم على الوظيفة أو توافر مصدر رزق آخر لهم - أيهما أقرب - بشرطه أن يكونوا مقيمين داخل

تقدم النائب د. محمد الحويلة مع مجموعة من النواب باقتراح بقانون لتعديل بعض أحكام القانون رقم 23 لسنة 2013 بشأن استحقاق وربط المساعدات العامة، وإعطائه صفة الاستعمال، وذلك لدعم قضية كويتيين بلا رواتب ونص الاقتراح: أتقدم بالاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 23 لسنة 2013 بشأن استحقاق وربط المساعدات العامة، مشفوعاً بمذكرة الإيضاح، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة، مع إعطائه صفة الاستعمال. مقدم الاقتراح

ماجد مساعد المطيري - د. د. حمود عبدالعزيز الخضير - عبدالله فهاد العنزي - د. محمد هادي الحويلة - عسكر العنزي اقتراح بقانون: بتعديل بعض أحكام القانون رقم 23 لسنة 2013 بشأن استحقاق وربط المساعدات العامة - بعد الاطلاع على الدستور الصادر بالأمر الأميري رقم 61 لسنة 1976 والقوانين المعدله له. وعلى المرسوم بالقانون رقم 22 لسنة 1978 في شأن المساعدات العامة والقوانين المعدله له. وعلى المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدله له. وافق مجلس الأمة على القانون الاتي ونصه وقد صدقنا عليه واصرنا به. - تصاف مادة أولى مكرر إلى أحكام المرسوم بقانون رقم 23 لسنة 2013 بالنص الاتي تصاف مادة أولى مكرر إلى أحكام القانون رقم 12 لسنة 2011 بالنص الاتي: - مادة أولى مكرر: أ / في الاحوال التي يقرر فيها مجلس الوزراء تعطيل أو وقف العمل في المرافق العامة للدولة بسبب الكوارث أو الأزمات أو الاضطرابات أو تقشي الأوبئة وذلك حماية للأمن والسلام العام أو الصحة العامة والتي تقتضيها المصلحة العليا للبلاد، تستحق